

البنك المركزي العراقي

مكتب المحافظ

التعثر المالي المصرفي

الأسباب ... وأساليب المعالجة

إعداد

أسار فخري عبد اللطيف
معاون مدير

تشرين الثاني / 2017

((هيكلية البحث))

- المقدمة .
- مشكلة الدراسة .
- أهمية الدراسة .
- هدف الدراسة .
- فرضية الدراسة .
- منهجية الدراسة .
- المبحث الاول : الجانب المفاهيمي للتعثر المالي المصرفي ومراحل نشوءه .
- المبحث الثاني : أسباب التعثر المصرفي .
- المبحث الثالث : السمات الرئيسية للمصارف المتعثرة .
- المبحث الرابع : أساليب المعالجة للمصارف المتعثرة .
- الاستنتاجات والتوصيات .
- الخاتمة .
- المصادر .

المقدمة

يعد التعثر المصرفي جانبا مهما من جوانب التهديد للقطاع المصرفي في القطاع المصرفي في خضم التحديات التي تعرضها التطورات العالمية على هذا القطاع الاقتصادي الهام . وتعتبر ظاهرة التعثر المصرفي من الظواهر المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف ، حيث ان ما من مصرف يتعرض لهذه الازمة الا وكان عرضة في النهاية الى مخاطر جسيمة والخسارة واثيانا" الى افلاسه مما يؤثر على سمعته التجارية.

في إطار السعي المستمر لتنمية وتطوير الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وتحقيق السلامة المالية والمصرفية، وتأصيل وتعميق سلامة العمل المصرفي، وإدخال التقنيات الحديثة ورفع الكفاءة المصرفية يجب إعادة النظر في الهياكل الحالية للنظام المصرفي العراقي ومؤسساته لإيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقتدرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي والنقدي وذلك من خلال إيجاد أساليب لمواجهة المشاكل المالية والمصرفية وللتغلب على المشاكل التي تواجهها تلك المصارف عن طريق زيادة رؤوس أموال المصارف وخصخصة المصارف المملوكة للدولة ودمج المصارف.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في أن العسر المالي أصبح خطراً يهدد المصارف ويضعف هياكلها التمويلية مما يعرضها للفشل المالي لعدة مرات متتالية ثم التوقف نهائيا عن مزاولة أنشطتها وأعمالها المصرفية.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها موضوع مهم هدفه الأساس هو تطوير الجهاز المصرفي من خلال تقوية قاعدة وإدارة رأس المال للمصارف وزيادة حجم وجودة أصولها والأخذ بأفضل الممارسات والمعايير من أجل تحقيق أهدافها من جهة وتحقيق الاستقرار المصرفي من جهة أخرى.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على العسر المالي من خلال تحديد الإشارات الدالة و الآثار السلبية المترتبة عليه والمراحل و الأسباب التي تؤدي إليه ومحاولة التوصل إلى حلول مناسبة لعلاجها .
- ان الإدارة الجيدة لرأس المال العامل تجنب المصرف مخاطر العسر المالي.
- وجود علاقة بين العسر المالي وإعادة التنظيم والاندماج والتصفية
- تحديد أهم الاجراءات الوقائية والعلاجية المطبقة في المصارف كأستراتيجيات لإدارة التعثر المصرفي.

فرضية الدراسة

نظرا" للدور الحيوي الذي تقوم به المصارف ومالها من تأثير على النشاط الاقتصادي ، لذا يجب ان تتوفر آليات واضحة لحماية هذه المصارف من التعثر والافلاس من جانب وحماية أموال متعامليلها من جانب آخر فمعالجة المشكلات التي تهدد المصارف بالتعثر هي أما معالجة وقائية عن طريق التحوط للمشكلات قبل وقوعها او على الأقل لتخفيف من حدتها واما حماية علاجية لمشكلة التعثر المصرفي والمتمثلة بنظام التأمين على الودائع واعادة هيكلة المصارف ، والاندماج المصرفي.

منهج الدراسة

اتبع الباحث المنهج الاستنباطي للحصول على المعلومات للتوصل الى ان اكتشاف العسر المالي في مراحله الأولى يمكن ادارة المصرف من مواجهة مخاطره والتغلب عليها.

المبحث الاول

الجانب المفاهيمي للتعثر المالي ومراحل نشوءه (1)

أن (المصارف المتعثرة أو الفشل المالي) هي تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني والتي تعني عدم القدرة على مواجهة و سداد الالتزامات المستحقة للغير بكامل قيمتها حيث تكون قيمة الاصول الحقيقية أقل من قيمة الخصوم ، لذا يمكن تعريف (التعثر المالي) بأنه تلك المرحلة التي وصل المصرف الى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعله قريبة جداً من مراحل او مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها الى مستوى اشهار افلاسه سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه الغير، او تحقيق خسائر متتالية سنة بعد اخرى مما يجعله مضطراً الى ايقاف نشاطه من حين الى اخر، وغالباً ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معاً وبالتالي نكون امام حالة عسر مالي حقيقي ، وهناك مفاهيم متعددة للتعثر من وجهات نظر متنوعة (هنالك المفهوم الفني للتعثر، المفهوم القانوني، المفهوم الاقتصادي ، المفهوم المصرفي) .

المفهوم الاقتصادي : ان ما يسمى بالمشروعات المتعثرة والمقصود هنا (المصارف المتعثرة) تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية النفقات كما يعني ايضاً تلك المشروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال ، والمشروع متعثراً اذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة على الرغم من زيادة اصوله عن خصومه وهو ما يعرف بأزمة السيولة سواء في الاجل القصير او الاجل الطويل .

المفهوم المصرفي : التعثر المالي في المفهوم المصرفي (الديون المتعثرة) تعني التسهيلات الائتمانية بكافة انواعها التي حصل عليها الزبون من المصرف ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها ،ولذا يتحول الدين من التسهيلات الائتمانية الجارية الى ارصدة مدينة راكدة، فالديون المتعثرة هي تلك الديون التي لاتدر عائداً.

(1) د. محسن أحمد الخضيرى - الديون المتعثرة، الاسباب، العلاج- مطبعة دار الكتاب العربي -القاهرة 1994.

المفهوم القانوني :

ان الفشل القانوني او المالي قد يأخذ شكلين الشكل الاول حالة (عدم كفاية السيولة) ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع والشكل الثاني (حالة الاعسار المالي) ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير من قيمة اصول الشركة .

ان العملية التي يكون فيها المصرف قد بدء بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث هو (العسر المالي) او عدم القدرة على سداد التزاماته وان المصرف يمر باربعة مراحل واضحة للوصول الى مرحلة التعثر المالي وهي (1):

المرحلة الاولى : النزوع للتسلط الاداري.

يكتسب المصرف في هذه المرحلة عيوباً محددة ولكنها ما زالت عيوباً كامنة ولم ينتج عنها اية اخطاء او فساد واضح في اداء المصرف وبالتالي فان قوائمه ومؤشراته المالية لن تكون ذات اية اهمية في كشف هذه العيوب وهذه العيوب تتركز في ادارة المصرف وخاصة في المستويات العليا منها ومن اهمها ان يكون المدير العام ذي سلطة مطلقة تهمش وتلغي دور بقية المدراء التنفيذيين او ان يجمع شخص واحد بين منصبي المدير العام ورئيس مجلس الادارة وفي ذلك ايضاً تجسيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ والرقابة على التنفيذ (ضعف الحوكمة المؤسسية) وكذلك معاناة المصرف من ضعف على مستوى الادارة المالية او ان يكون غير قادرا على التكيف مع المستجدات من الظروف التي يحيط به .

المرحلة الثانية : الازعاج النوعية.

يبدأ المصرف في هذه المرحلة بارتكاب اخطاء جوهريّة او ما تسمى بـ (الازعاج الكارثية) وهذه الازعاجات تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي يعاني منها المصرف) ومثال عليها هو ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أنواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه .

(1) د.علي حسن يونس - الافلاس - مطبعة دار الكتاب العربي في مصر - 1998، ص47.

المرحلة الثالثة : مظاهر الانهيار.

وكنتيجة لارتكاب الاخطاء السابقة فان المصرف يكون في هذه المرحلة قد بدأ بالسير في طريق الانهيار Collapse , وتكون اعراض الوصول الى العسر المالي قد بدأ بالظهور بشكل واضح ومتزايد , وتشير الدلائل والمؤشرات المالية في هذه المرحلة الى ان هناك فترة ما بين سنة او سنتين على الاكثر تفصلان بين المصرف وبين حالة العسر المالي .

المرحلة الرابعة : المأزق – الانهيار الفعلي .

هذه المرحلة هي المرحلة الاخيرة وهي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي والتي يكون المصرف قد وصل فيها الى لحظة العسر المالي .

ان الضعف في كفاءة الادارة هو المسؤول الاول والاخير عن حالات تعثر المصرف الا ان ذلك لا يمنع من تثبيت الملاحظتين التاليتين :

الملاحظة الاولى : هو عدم تحديد الفترة الزمنية التي قد تستغرقها مراحل التعثر المالي .

الملاحظة الثانية : يمكن تعريف (التعثر المالي المصرفي) على انه الوضع الذي يتعرض فيه المصرف لحالة من نقص السيولة وتراكم الخسائر كنتيجة لقرارات ادارية ومالية خاطئة تراكمت عبر سنوات , او بسبب عدم قدرة المصرف على التكيف مع القوانين والقرارات التي تنظم نشاطها , او نتيجة لعدم وجود ادارة فعالة للمخاطر النظامية أو غير النظامية .

جدول رقم (1)
يبين مراحل التعثر المالي

المراحل	الأسباب
المرحلة الاولى	سبب ما اهمال
المرحلة الثانية	اضطراب النشاط التشغيلي وبسبب ردود فعل سلبية من طرف الادارة
المرحلة الثالثة	تفاقم المشكلة وبدء تراجع الارباح و التدفقات النقدية اقتراض طويل الاجل وبيع موجودات ثابتة لسداد الالتزامات
المرحلة الرابعة	تراكم الخسائر وازمة سيولة نقدية حادة (عدم القدرة على السداد) حالة التعثر المالي

المصدر : أ. شريف ربحان - التعثر المالي للمصارف - مجلة علوم انسانية - العدد (43) لعام 2007 - ص13.

يتضح من الجدول اعلاه ان تحديد المراحل الاساسية التي يمر من خلالها المصرف للوصول الى المرحلة التي يفقد المصرف وجوده على الساحة الاقتصادية ان لم تسارع ادارته في الوقت المناسب الى اتخاذ الاجراءات والسبل الملائمة لمنع حدوث التعثر المالي لها.

المبحث الثاني

أسباب التعثر المصرفي

تصنف أسباب تعثر المصارف الى اسباب داخلية وخارجية.

أولاً: "الاسباب الداخلية (1)"

وهي الاسباب التي تعبر عن المخاطر غير النظامية والتي ترجع الى عدم كفاءة الادارة او عدم فعالية العنصر البشري ، عدم فعالية وكفاءة الادارة ، اسباب ناجمة عن قصور في الموارد المادية ، اسباب ناجمة عن عدم وضوح الهدف والرسالة للمصرف ، عدم وجود استراتيجية محددة ، اسباب ناجمة عن اتخاذ قرارات تشغيلية غير ملائمة ، اسباب اخرى داخلية ناجمة عن تفاعل قصور الموارد المادية وعدم كفاءة العنصر البشري وعدم فعالية الادارة واتخاذ القرارات الملائمة .

واذا كان المصرف يتبع سياسة تمويلية تعتمد اساسا على الاقتراض, فإن ذلك يؤدي الى فشله فعندما تكون نسبة المديونية مرتفعة ويحدث انخفاض في التدفقات النقدية والارباح قبل خصم الفائدة والضريبة الفعلية, فان هناك احتمالاً كبيراً بان لا يتمكن المصرف من تغطية التزاماته المالية الثابتة, اي الفائدة على الدين ودفعات تسديد القروض , مما قد يعرضه للافلاس .ويكون ذلك اكثر احتمالاً اذا كانت الاموال المستمدة من القروض قد استعملت لتمويل استثمارات طويلة الاجل لا يمكن استعادة تكاليفها الا على المدى البعيد.

ثانياً: "الاسباب الخارجية"

وهي الاسباب الناجمة من خارج المصرف والتي تعبر عن المخاطر النظامية ويمكن تبويب تلك الاسباب الى اسباب اقتصادية ، اسباب اجتماعية ، اسباب تشريعية وقانونية وفيما يلي شرح مبسط للاسباب الاقتصادية(2) :

(1) د.خليل الشماخ -اسباب القروض المصرفية المتعثرة - الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية- عمان / الاردن 2005- ص513.

(2) اسار فخري عبد اللطيف - كيف تنهار المصارف- مجلة المستثمرون - العدد 72 - الكويت- لعام 2008- ص62.

أ- الاسباب الاقتصادية

وهي تلك الاسباب الناجمة عن تفاعل المحاذير الاقتصادية (سعر الفائدة) ، سعر الصرف ، التضخم ، الكساد ، الركود ، السياسة النقدية وعرض النقود ... الخ .
ان النظام الاقتصادي في الدولة قد يكون سبباً من اسباب تعثر تلك المصارف نسبة لوجود اختلالات اقتصادية هيكلية ومع تدخل الدولة في ادارة المصارف واتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية لجهات ومؤسسات غير فعالة وليست على كفاءة ، فالدول العربية – معظمها تعاني من مشكلات مشتركة كانت وراء تعثر وانهايار المصارف من اهمها :

- وجود معدل تضخم مرتفع نسبياً .
- وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة .
- وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات .
- وجود اسعار صرف غير حقيقية .
- وجود اسواق مالية محلية ضعيفة .
- وجود تشوهات في هيكل اسعار السلع والخدمات .

ب- الاسباب الاجتماعية

وهي الاسباب الناجمة من البيئة الاجتماعية للبلد وثقافة ووعي المجتمع وهذه الاسباب لاتحكمها رقابة وانما تستند على اخلاقيات نابعة من تنشئة الموظف الذي يعمل في تلك المصارف أو المواطن المتعامل مع المصارف والتي تعود لجذور ثقافية وتربوية تعكس قيم ومبادئ ذلك الموظف .

ج- الاسباب التشريعية والقانونية

ان ضعف القوانين والتشريعات او انعدامها او عدم شمولها وعلى تغطيتها لجوانب تنظيمية وقانونية ورقابية يساعد بشكل غير مباشر على انهايار او تعثر المصرف ومن اهم الاسباب ايضاً تفاعل الاسباب التشريعية كأسباب خارجية مع ادارة المصرف في انهايار ذلك المصرف مثلاً (اطلاق يد الادارة في الاستمرار في منح تسهيلات ائتمانية بدون وجود ضمانات كافية وذات جودة عالية) (1) .

(1) أ. شريف ريحان - التعثر المالي للمصارف - مجلة علوم انسانية - العدد (43) لعام 2007 - ص7.

المبحث الثالث

السمات الرئيسية للمصارف المتعثرة

- تتصف المصارف المتعثرة بسمات هامة هي(1) :
- 1- عدم كفاية مخصص القروض والالتزامات العرضية المنتظمة وغير المنتظمة لمقابلة الالتزامات والاغراض تنشأ من اجلها .
 - 2- مخالفة المصارف للضوابط والتعليمات الصادرة من البنوك المركزية المسجلة لديها ولاسيما التعليمات الخاصة بتوازن العملات وضوابط منح الائتمان وكفاية رأس المال (وفقاً لاتفاقية بازل (1)) .
 - 3- تجاوز بعض الزبائن في تلك المصارف الحدود المصرح بها لهم والضمانات المقدمة منهم .
 - 4- عدم الالتزام بالشروط والضوابط التي تشملها الموافقات الائتمانية الصادرة لبعض الزبائن والسماح باستخدام هذه التسهيلات قبل استيفاء الشروط والضوابط المقررة .
 - 5- استمرار العمل في تلك المصارف بموافقات انتهت مدة صلاحيتها دون تجديدها .
 - 6- عدم التزام تلك المصارف بضرورة المواءمة بين اجمالي القروض والتسهيلات المصرح بها لزبائنهم وبين حجم مواردهم المالية المستثمرة في انشطتهم .
 - 7- قيام المصارف بمنح تسهيلات جديدة لبعض الزبائن بفرض تغطية تجاوزات قائمة .
 - 8- معاناة تلك المصارف من ظاهرة التركيز (مخاطر التركيز) ، وهي تركيز جانب كبير من الائتمان الممنوح لعدد محدود من الزبائن ، كذلك التركيز في استثمارات المصارف (قطاعاً أو مكانياً) ، التركيزات في الودائع وتركيزات المساهمين في أسهم المصرف .
 - 9- عدم قيام تلك المصارف باعادة تقييم الاصول التي آلت ملكيتها للمصارف وفاء لديونها .

(1) د.ابو الفتوح علي - التحليل المالي وإدارة الاموال - دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع- القاهرة - لعام ، ص81، 1994.

10- عدم التزام المصارف بالافصاح المالي عن كافة المعلومات المالية في ضوء القواعد والضوابط الصادرة عن البنوك المركزية والمعايير الدولية للمحاسبة مع احداث تضليل بمعلومات غير صحيحة والتي تقود متخذي القرارات لاتخاذ قراراتهم ، وينعكس ذلك على تصرفاتهم فقيمة تلك المعلومات يمنع من ان تكون متاحة واكثر تفصيلاً واكثر صحة ومتاحة في الوقت الصحيح وان تكون ايضاً اخذاً في الاعتبار العائد منها .

11- عدم قيام مراقبي حسابات المصارف المتعثرة ببذل العناية الواجبة في ابداء آراء فنية محايدة عن استمرارية تلك المصارف وعدم ابداء آراء فنية متحفظة والتنويه عن الخسائر المتلاحقة لتلك المصارف وتأثيرها على استمراريته في تقارير مراقبي الحسابات لمساهمي تلك المصارف (1).

12- ان المصارف المتعثرة تعاني من نظم رقابة داخلية ضعيفة او فيها ثغرات متعددة تنعكس على الادارة وتنعكس على ازدياد المخالفات او البيئة المشجعة على الجريمة الاقتصادية كالرشوة او الفساد الاداري .

13- ضعف الحوكمة المؤسسية والذي من مظاهره عدم الفصل بين الادارة والملكية ، وضعف في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وفي الافصاح والشفافية ، وفي الرقابة ، وفي وضع الخطط المستقبلية ومتابعة تنفيذها.

14- عدم وجود ادارات فعالة لادارة المخاطر .

15- ضعف ادارة الائتمان وعدم وجود متابعة فعالة للديون المتعثرة ، وعدم وجود رقابة فعالة على منح الائتمانات وتحصيلها ، وعدم وجود مراجعة دورية لأقيام الضمانات.

(1) د. عدنان الهندي - الاندماج والتحديات على مشارق الألفية الثالثة - مجلة اتحاد المصارف العربية - لبنان - العدد 21- المجلد 19- شباط 1998-ص5.

المبحث الرابع

أساليب المعالجة للمصارف المتعثرة

تختلف طرق معالجة المصارف التي تواجه مشاكل مالية بحسب درجة الفشل التي وصلت اليه . فاذا كانت الآفاق المستقبلية للمصرف ما زالت واعدة , وهناك رغبة من قبل الدائنين في التعاون مع المصرف للابقاء على زبون مربح على المدى البعيد , قد يعرض الدائنون تقديم تنازلات طوعية للمصرف . تتضمن التنازلات الطوعية تمديد فترة استحقاق الديون , او تخفيض قيمة الديون بنسبة معينة , او مزيج الاثنين معا . اما اذا كانت الافاق المستقبلية لها لا تعد بالكثير من الخير , لكن الدائنين يفضلون الابقاء على المصرف لان قيمته كمصرف مستمرة اكبر من قيمتها التصفوية, فان الحل يكون باعادة تأهيل المصرف من خلال اعادة تنظيمه . وتهدف عملية اعادة التنظيم الى اعادة هيكله رأسمال المصرف لتخفيض نسبة المديونية وبالتالي تخفيض حجم الالتزامات المالية الثابتة على المصرف (1)، إضافة الى معالجة أسباب المشاكل والتعثرات.

يأتي الحل الأخير في تقديم العون للمصرف الذي هو على وشك الافلاس لمنع تصفيته , يحدث ذلك اذا كان الرأي هو حماية كل المودعين والحفاظ على الثقة العامة ويمكن ان يأخذ العون اكثر من شكل ويعتمد ذلك على الظروف، فإذا ما كان المصرف يصادف مجرد مشكلة سيولة يأتي حلها بالاقتراض من المصرف المركزي بالاسعار العادية ، يستطيع النظام منحه قرضا" او ايداع وديعة ميسرة في المصرف ، أما اذا كانت مشكلة المصرف هي اعسار مالي حقيقي في هذه الحالة يكون السبيل الوحيد هو زيادة رأس المال او اي اضافة بحقوق الملكية ، وكبديل لذلك يحق نظام التأمين ان يأخذ اصول المصرف الرديئة بقيمتها الاسمية ، حيث يعطي للمصرف الفرصة في التخلص من الاصول الرديئة التي كان ينبغي عليه معالجتها، ويشار في ذلك الى ان النظام سيكون له في المصرف المعني نصيب اكبر في راس المال وعادة ما يقوم بتغيير الادارة التي تعد مسؤولة عن الخسائر لتحسين الصورة والحفاظ على ثقة المجتمع ، ثم يخرج النظام تدريجيا" كمساهم نتيجة تسديد المصرف لحصته في رأسماله بعد تحسين اوضاعه(2).

(1) الاستاذ محمد جيجان - التعثر المصرفي - دورة اقيمت في البنك المركزي العراقي للفترة من 2007/7/ 12-8 .

الاساليب العلاجية في مرحلة العسر المالي

وتتميز مرحلة العسر المالي الحقيقي بتوقف المصرف التام عن دفع التزاماته الجارية او المستقبلية بسبب ان القيمة السوقية للخصوم أصبحت اعلى بكثير من القيمة السوقية وهو ما يعني وصول الخسائر للمودعين لذا يتطلب مجموعة من الأساليب في هذه المرحلة تهدف الى حماية المودعين وبعث الطمأنينة فيهم واحتواء مشكلة التعثر بسرعة حتى لا يحدث زعر مالي يهدد استقرار النظام المصرفي .

ونجد ان حل مشكلة تعثر المصارف تندرج ضمن ثلاث أساليب وتدخل السلطة النقدية باتخاذ اجراءات فورية محددة تبرزها المطالب التالية(1) :

- اولاً: نظام التأمين على الودائع.
- ثانياً: اعادة هيكلة المصارف المتعثرة .
- ثالثاً: الاندماج القسري للمصرف المتعثر.

اولاً:- نظام التأمين على الودائع.

يمثل نظام ضمان الودائع المصرفية نوعاً من تطبيقات عقود التأمين التي تهدف عادة الى تعويض المودع المضمون عن الخسائر التي يتعرض لها في الاموال ويتميز بانه غير موجه لحماية فرد او مؤسسة او جماعة معينة ، ولكنه موجه نحو المجتمع عامة .

لا يستهدف بالضرورة الربح من الجهة الضامنة وانما تعزيز الثقة العامة لدى جمهور المودعين .

ويعرف هذا النظام بانه نوع من انظمة التأمين الذي تجتمع فيه المؤسسات المصرفية مع بعضها البعض لتأسيس مؤسسة تأمين حيث تقوم هذه المؤسسة المصرفية بوضع السياسة الخاصة بالنظام بحكم انهم يقومون بالدفع للنظام وتمويله وفي حال تعرض أحد اعضاء هذا النظام الى أزمة مصرفية فإنه سرعان ما يتدخل لايجاد الحل المناسب ويقوم بتمويل تكاليف هذا الحل والدفع للمودعين اذا لزم الأمر.

أو هو تنظيم اداري لا يهدف الى الربح وانما لزيادة الثقة في المصارف التي تحتفظ بمدخرات افراد المجتمع والذي يعتمد على اشتراكات اعضائه من المصارف وبعض الأصل على دعم الدولة لمساعدة المصارف الاعضاء عندما تتغير مالياً وتعويض المودعين في حدود المبالغ المؤمن عليها.

(1) د. عدنان الهندي - الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي م المبررات والمكاسب والاتجاهات - مجلة اتحاد المصارف العربية - لبنان - العدد 226- المجلد 19- تشرين الاول 1999-ص26

وتبدأ مرحلة التعويض للمودعين حتى الحد المؤمن عليه من طرف نظام التأمين على الودائع عند اقرار توقف المصرف عن الدفع وتصفيته ، وبالنسبة للودائع التي تخرج عن نطاق التأمين أضافة الى سائر الودائع الأخرى فإنه تدخل ضمن المطالبات في تصفية المصرف.

علما" بأن النظام يدخل أيضا" في التصفية ويحل محل المودعين المؤمن على ودائعهم ، وبطبيعة الحال فإن كل من يتقدم الى التصفية يخسر جزء من امواله اضافة الى التأخير قبل الحصول على المدفوعات الجزئية.

ثانياً:- اعادة هيكلة المصارف المتعثرة (1).

يستهدف اسلوب اعادة الهيكلة محاولة انقاذ المصرف من مشكلة التعثر المصرفي وحتى تتم هذه العملية بنجاح فإنه يجب النظر الى علاج مشكلة التعثر ودفعها من ثلاث زوايا هي : رغبة الادارة والملاك والدائنين في استمرار عمل المصرف والقدرة في انجاح ودعم اساليب العلاج المقترح (اعادة هيكلة) بالاضافة ان تشمل اعادة هيكلة المجال الاداري والمالي من اجل تحقيق نتائج فعالة للتغلب على مشكلة التعثر وتخفيض احتمالية حدوثها مستقبلاً" من خلال :-

- صيغة اعادة هيكلة المصارف.
- الاساليب الاجرائية لاعادة هيكلة المصارف .

وتعتبر معالجة مديونية المصرف وكيفية تسديدها باعتماد خطة لهذه الغاية بهدف تحسين الاداء المالي للمصرف المتعثر.

ان اعادة الهيكلة تأخذ بمفهوم التغيير الذي يعرف بأنه مجموعة من ردود الفعل التي تستهدف مواجهة ما يحدث من تغيرات في البيئة كلا" على استعادة التوازن او هو انتقال المصرف من وضعية غير مربحة الى وضعية مرغوب فيها وحتى تكون اعادة الهيكلة تغييراً" فعالاً" لا بد ان تتميز بما يلي (2) :

- التغيير يكون اساسي : يتوجب ان يكون التغيير نوعي في اداء العمل المصرفي وتغيير الفكر المصرفي ليتواءم مع مستجدات الصناعة المصرفية بما يساعدهم في رفع كفاءة الخدمة المصرفية للزبون .

- التغيير له قيمة : يتعين ان يكون التغيير كبير وجوهري وليس هامشي في معايير الاداء

(1) وليد عيدي عبد النبي / مستشار البنك المركزي العراقي - دراسة بعنوان (اعادة هيكلة المصارف العراقية) - آذار لعام 2016 - ص4.

(2) وليد عيدي عبد النبي / مستشار البنك المركزي العراقي دراسة بعنوان (دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي وتطوير القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو) - آب 2016 ، ص6.

- التغيير له نتائج كبيرة وجوهرية : أي لا يقتصر على التطوير والتحسين النسبي والشكلي في الاداء.

- اعتماد التفكير الاستقرائي :

فإعادة الهيكلة تشتغل في البحث عن فرص التغيير قبل بروز مشاكل تدعو للتغيير والتطوير وترفض التفكير الاستنتاجي المتمثل في الانتظار حتى ظهور المشكلة ثم العمل على إيجاد الحلول .

ملخص الاساليب الاجرائية لاعادة هيكلة المصرف المتعثر لمجموعة من الاجراءات

- حل مجلس الادارة وتشكيل لجنة ادارة.
- اعداد خطة اعادة الهيكلة .
- وتهدف الوسائل المالية لاعادة الهيكلة الى مساعدة المصرف المتعثر على استئنافه لنشاطه بحدود لان المصارف تستند في تمويل موجوداتها على اموال الغير وانعدامها يعني توقف نشاطها ، كما تعتمد عادة عند بداية النشاط بصورة كبيرة على رأسمالها في التوظيف، لهذا فأن معالجة المديونية او زيادة رأس المال كلها وسائل تعمل على توفير مصادر التمويل الملائمة لاستعادة النشاط وفي بعض الاحيان يكون سبب تعثر المصرف كبير في حجمه مقارنة مع طاقة استيعاب السقف المصرفي وصعوبة تعقد تسييره لذا يلجأ الى تخفيض رأسماله ، ويؤدي بنا ماسبق الى التعرض الى كل الوسائل المالية فيما يلي (1) :

أ- معالجة مديونية المصرف المتعثر:

أن تتراكم الديون المصرفية الناتجة عن تراجع الارباح وارتفاع الخسائر عبر سنوات نشاط المصرف يؤدي الى تعثر المصرف وتوقفه عن دفع التزاماته وبالتالي فأن ضمان فرص نجاح اعادة هيكلة المصرف المتعثر تعتمد على معالجة مديونيته وفق التالي:

- أبراء ديون المصرف : اي تنازل صاحب الحق الأ لمانع .
- اعادة جدولة ديون المصرف : اعادة ترتيب شروط سداد الدين الاصلي والذي يستلزم دخول المدين في مفاوضات مع الدائنين للاتفاق على تأجيل السداد.

(1) وليد عيدي عبد النبي / مستشار البنك المركزي العراقي - دراسة بعنوان (اعادة هيكلة المصارف العراقية) - آذار لعام 2016 - ص11.

- رسملة الديون : تحويل دائني المصرف الى مساهمين فيه كل بنسبة ديونه مما يؤدي الى زيادة رأس ماله وتنشأ عملية الرسملة بقرار من الهيئة العامة غير العادية بعد أخذ موافقة الدائنين الخطية وموافقة الجهة الوصية ويسجل وينشر عملاً " بمقتضى قانون الشركات .

ب- التمويل : يصعب على المصارف المتعثرة الحصول على مصادر التمويل في ظل الوضعية التي تمر بها نظراً " للانخفاض الواضح لقدراتها التي يمكن ان تتضمنها خطة اعادة الهيكلة .

- زيادة رأس مال المصرف : يشترط لزيادة رأس المال شرطان هما أكتاب بكامل راسمال المصرف (أي ان يتم دفع راسماله المصرح به بالكامل من قبل المساهمين) ، حيث ليس من المنطقي زيادة رأس المال وهو لا يزال دائناً" بالجزء غير المدفوع المترتب في ذمة المساهمين.

ج- تخفيض راس مال المصرف :

اي تخفيض راسمال المصرف المكتتب وغير المكتتب به وتتم عملية التخفيض اذا بقي جزء من راسمال المصرف لم يكتتب به على الرغم من عرضه كله للاكتتاب حيث يخفض في هذا الحال الى الحد المكتتب به على ان لا يقل عن الحد المقرر قانوناً" حسب نشاط المصرف.

ثالثاً:- الاندماج القسري للمصرف المتعثر:

وهو احد الاساليب العلاجية التي تلجأ اليها السلطات المختصة لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة (خاصة الصغيرة منها) مع مراعاة حماية حقوق اصحاب المصلحة في المصرف المتعثر لاسيما المودعين غير المؤمنين في اطار نظام التأمين على الودائع والذين يتضررون كثيراً" من تصفية المصرف (لا يسترجعون كامل مستحقاتهم) ، وتزداد الحاجة الى اسلوب الاندماج القسري في حالة عدم قدرة الوسائل المالية الاخرى لاعادة الهيكلة في تحقيق اهدافها المتمثلة في عودة المصارف المتعثرة لمزاولة نشاطه والناجمة في اغلب الحالات عن اعتراض الدائنين عن تلك الوسائل وفشل المفاوضات معهم (1) .

(1) أ. اسار فخري عبد اللطيف - الاندماج المصرفي وتأثيره على القطاع المالي بالإشارة الى حالة العراق - مجلة الدراسات الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لعام 2010- العدد 2- ص 15.

ويتضمن (الاندماج) انتقال وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل ينتج عنه أولاً: زيادة القدرة التنافسية للبنك الجديد و فرص الاستثمار و إدارة الموارد و الدخل الجديد بشكل أكثر كفاءة و فعالية و إبداع وثانياً: إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف المصرف بدرجة أعلى من الكفاءة و من ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصيته وثالثاً:المزيد من الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين .

ومن الآثار الإيجابية للاندماج تتمثل في (1) :

- يؤدي الاندماج إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير من وفورات داخلية مثل التكنولوجيا و إدارية كجذب أفضل الكفاءات المصرفية وإتاحة الفرصة لتدريب العمالة وإعدادها و توفير الخدمات اللازمة لها و وفورات خارجية مثل إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع بنوك أخرى.
- يؤدي اندماج أكثر من مصرف إلى تجميع موارد وأصول كل منهما مما يؤدي إلى زيادة الجدارة الائتمانية بدون التعرض للانكشاف أو الهزات الكبيرة كما يستطيع تمويل أنشطة اقتصادية ذات أجل طويل.
- تجميع القدرات الإدارية فيتوقع مع اندماج مصرفين أو أكثر أن تتوافر قدرات إدارية أكبر للمصرف و من ثم تزيد كفاءة الوحدة الكبيرة.
- تعزيز المركز المالي للكيان المصرفي الجديد و ذلك من حيث القدرة على تحقيق مبدأ كفاية رأس المال و مواجهة المخاطر و زيادة القدرة على تمويل المشاريع المختلفة.
- زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد التي ينتج عنها زيادة قيمته ومن ثم زيادة الإيداعات الناتجة عن زيادة عدد عملائه ، وبالتالي زيادة الثقة في المصرف الجديد ، وهذا ما يزيد من ربحيته وتحسين الربحية هو ناتج للأثر التجميعي لعمليات الاندماج ، وهذا الأثر يحتوى على (الأثر التجميعي التشغيلي والأثر التجميعي المالي) فالأثر التجميعي التشغيلي ينتج عنه وفورات الحجم وزيادة القوة التسويقية وزيادة الكفاءة في أداء الخدمة المصرفية ، والأثر التجميعي المالي ينتج عنه الحوافز والمزايا الضريبية والوفر الضريبي وانخفاض تكاليف إصدار الأوراق المالية وانخفاض احتمالات تحمل المصرف الجديد لتكاليف الإفلاس .

(1) أ.إسار فخري عبد اللطيف - المصدر السابق نفسه - ص 18.

الخاتمة

تختلف طرق معالجة المصارف التي تواجه مشاكل مالية بحسب درجة الفشل التي وصلت إليها. فإذا كانت الآفاق المستقبلية للمصرف ما زالت واعدة، و هناك رغبة من قبل الدائنين في التعاون مع المصرف للإبقاء على عميل مربح على المدى البعيد، قد يعرض الدائنون تقديم تنازلات طوعية للمصرف. تتضمن التنازلات الطوعية تمديد فترة استحقاق الديون، أو تخفيض قيمة الديون بنسبة معينة، أو مزيج الاثنين معا. أما إذا كانت الآفاق المستقبلية لها لا تعد بالكثير من الخير، لكن الدائنين يفضلون الإبقاء على المصرف لان قيمته كمصرف مستمر اكبر من قيمتها التصفوية، فان الحل يكون بإعادة تأهيل المصرف من خلال إعادة تنظيمها. و تهدف عملية إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأسمال المصرف لتخفيض نسبة المديونية و بالتالي تخفيض حجم الالتزامات المالية الثابتة على المصرف.

أخيرا... إذا لم يكن هناك أي أمل بإمكانية استعادة المصرف لربحيته والتغلب على مصاعبها المالية و كانت قيمتها التصفوية اكبر من قيمتها كمصرف مستمر، فان الحل يكون بتصفية المصرف. و تتطلب عملية التصفية الدخول في إجراءات قانونية تتضمن إعلان إفلاس المصرف، وتصفية موجوداتها على مهل و بشكل منتظم، وتوزيع حصيلة التصفية على الدائنين بشكل عادل. والعدالة في التوزيع تعني هنا اتباع أولوية للحقوق معينة تتناسب مع الحقوق القانونية لكل نوع من الأوراق المالية.

خلاصة وتوصيات

خلاصة

1- بغية ممارسة المصرف نشاطه دون اية متاعب او اضطرابات مالية ان يوازن بين قدرته على تحقيق الارباح وقدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في تواريخ استحقاقها , اي ان توازن بين ربحيته وبين قدرته على توليد تدفقات نقدية معقولة كافية لسداد الالتزامات, على ان يتم كل ذلك في ظل هيكل متوازن سليم .

2- اذا لم يكن هناك اي أمل بإمكانية استعادة المصرف لربحيته والتغلب على مصاعبه المالية وكانت قيمته التصفوية اكبر من قيمته كمصرف مستمر , فان الحل يكون بتصفية المصرف, وتتطلب عملية التصفية الدخول في اجراءات قانونية تتضمن اعلان افلاس المصرف , تصفية موجوداته على مهل وبشكل منتظم , توزيع حصيلة التصفية على الدائنين بشكل عادل .

3- لا يوجد سناريو واحد يمكن ان تسير عليه جميع المصارف المتجهة نحو التعثر المالي , وانما قد تختلف هذه المراحل من مصرف الى آخر . ويعود ذلك الى عدة عوامل من اهمها سبب التعثر المالي وطريقة تعامل ادارة المصرف معه , الامر الذي يلعب دوراً حاسماً في تقرير احتمال وصول المصرف الى حالة التعثر المالي او لا .

ومما سبق نوصي بما يلي:

1- يجب على ادارة المصرف ليس فقط التفكير في كيفية رفع مستوى كفاءة الاداء، بل التفكير كذلك وبجدية في كيفية الكشف عن التعثر المالي في مراحله الاولى بأدارة مخاطر فعالة ونظام أذار مبكر وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها, لان التعثر المالي قد يحدث في اي لحظة من حياة المصرف لذا يجب ان تعد له كل العدة لتحمي نفسها من مخاطره وآثاره، السلبية التي قد تمتد ليس فقط الى الاطراف المعنية من ملاك ودائنين وعاملين وزبائن بل تمتد آثاره السلبية ايضا الى الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي ككل .

2- الرفع المستمر لرؤوس أموال المصارف وأصولها لكي تصل رؤوس الأموال إلى مثيلاتها في الدول العربية بالإضافة إلى زيادة أصول المصارف وتنويع محافظها، لذا يلزم المصارف مضاعفة الجهود وأختيار افضل السبل لتحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر قصد تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي.

- 3- ضرورة تطوير وتعزيز ممارسة الرقابة الشاملة ومخاطر التشغيل حسب المعايير العالمية ولاسيما معايير بازل بحيث تركز على إيجاد ثقافة عامة وبنية إدارية قادرة على تنفيذ هذا الإطار، حيث أن ضعف الرقابة المصرفية تؤدي إلى وصول المصارف التجارية إلى الإفلاس، وبالتالي ما يؤدي إلى ضعف الجهاز المصرفي.
- 4- العمل على رفع الكفاءة الإدارية لإدارة الأموال وبذل المزيد من الجهد في ذلك حتى يتحقق التطور المنشود لتلك المصارف .
- 5- تطبيق أنظمة التأمين على الودائع والتي تحقق الأمان للمودعين برد ودائعهم أو جزء منها إذا تعرضت المصارف للتعثر والفشل.
- 6- العمل على إتباع الأساليب الحديثة للتحليل المالي وذلك للتنبؤ بالعسر المالي.
- 7 - يجب على المصارف ليس فقط ان يحسن كفاءة الاداء بل التفكير وبجدية في كيفية التعرف على التعثر المالي في المصرف والتعرف على مخاطره والتغلب عليها في حينها لان التعثر المالي قد يحدث في اي لحظة لذا يجب ان يعدله كل العدة لتحسين نفسها من مخاطره وآثاره السلبية التي تمتد ليس فقط الى المصرف بل الى الملاك والدائنين والعاملين والعملاء بل تمتد آثاره الى الاقتصاد الوطني ككل.
- 7- لتجنب مخاطر التعثر فلا بد من العمل على تذليل المعوقات من خلال تطبيق نظام جيد للحوكمة بمقوماته وركائزه ومن خلال الاهتمام بتوافر الخبرات الفنية والمالية والادارية لاعفاء الادارات العليا للمصارف.
- 8- ضرورة توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال توفير مجموعة من الاجراءات الوقائية الملزمة والتي تؤدي تطبيقها الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتي تتمثل بما يلي:
- وجود أنظمة محاسبية تتمتع بأطر رقابية فعالة في المصارف .
 - تقيد المصرف بمعايير المحاسبة الدولية وتحسين المهارات الادارية في التحليل المالي وتفسيرالنسب الى المدراء الماليين في المصرف.
 - استخدام التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات والابتعاد عن التقديرات الشخصية وذلك لتحسين جودة القرارات المتخذة والاهتمام بالتخطيط المالي.
 - عدم التوسع في منح الائتمان والتخلص من الاصول الرأسمالية غير المنتجة وترشيد الانفاق لتخفيض التكاليف الى ادنى حد .
- 9- الحرص على تطبيق الحوكمة في المصارف لانها تؤدي الى زيادة درجة وجودة الافصاح والشفافية في القوائم المالية والتي يعمل على معرفة نقاط الضعف التي قد تؤدي الى تقليل كفاءة الادارة والمحليلين الماليين .

المصادر

- 1- د.ابو الفتوح علي - التحليل المالي وإدارة الاموال - دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع- القاهرة - لعام 1994، ص81.
- 2- أ. اسار فخري عبد اللطيف - كيف تنهار المصارف- مجلة المستثمرون - العدد 72 - الكويت- لعام 2008- ص62.
- 3- أ.اسار فخري عبد اللطيف - الاندماج المصرفي وتأثيره على القطاع المالي بالإشارة الى حالة العراق - مجلة الدراسات الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي - العدد2، ص15.
- 4- أ.اسار فخري عبد اللطيف - المصدر السابق نفسه، ص18.
- 5- أ. شريف ریحان - التعثر المالي للمصارف - مجلة علوم انسانية - العدد (43) لعام 2007- ص7.
- 6- أ.شريف ریحان - اسباب معالجة التعثر المصرفي -المصدر السابق - ص13
- 7- د.خليل الشماع -اسباب القروض المصرفية المتعثرة - الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية- 2005- ص513.
- 8- د.عدنان الهندي، الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي، المبررات والمكاسب والاتجاهات، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 226، المجلد 19، تشرين الأول، 1999، ص 26.
- 9- د.عدنان الهندي - الاندماج والتحديات على مشارق الألفية الثالثة - مجلة اتحاد المصارف العربية - لبنان - العدد 21- المجلد 19- شباط 1998- ص5.
- 10- د.علي حسن يونس - الافلاس - مطبعة دار الكتاب العربي بمصر - 199، ص47.
- 11- وليد عيدي عبد النبي / مستشار البنك المركزي العراقي - دراسة بعنوان (اعادة هيكلة المصارف العراقية) - آذار لعام 2016 - ص4.
- 12- وليد عيدي عبد النبي / مستشار البنك المركزي العراقي - دراسة بعنوان (دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي وتطوير القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو) - آب 2016 ، ص6.
- 13- محمد جيجان - التعثر المصرفي - دورة اقيمت في البنك المركزي العراقي للفترة من 8-12 /7/ 2007.
- 14- د. محسن أحمد الخضيرى - الديون المتعثرة، الاسباب، العلاج- القاهرة 1994، ص143.